

مقترحات إصلاح النظام النقدي الدولي من منظور الاقتصاد الإسلامي Proposals to Reform the International Monetary System from the Islamic Economy Perspective

وجدان عبدالله السوداني
جامعة اليرموك/ الأردن

Abstract: This research aims at studying different monetary systems proposed by economists in literature. Then, evaluating the Islamic economy proposals to reform the monetary system.

The study concluded that money has become an aim, not a tool of exchange or value measuring unit, and this has led to a disruption of local and international monetary system. In addition, the dollar's control of the monetary system as a global currency caused many global crises. Hence, all proposals for reforming the monetary system in literature seek to create an international monetary system to overcome and/or eliminate this disruption

Keywords: Monetary system, monetary system reform, Bancor, special drawing rights, liter basket for commodities, Islamic economy.

الملخص: يهدف البحث إلى بيان مقترحات إصلاح النظام النقدي المطروحة من بعض الاقتصاديين، ومن ثم تقييم الاقتصاد الإسلامي لمقترحات إصلاح النظام النقدي، وخلصت الدراسة إلى أن النقود أصبحت غاية وليست وسيلة للمبادلة ووحدة حساب وهذا أدى إلى اضطراب النظام النقدي المحلي والدولي، وسيطرة الدولار على النظام النقدي كعملة عالمية أدى إلى الكثير من الأزمات العالمية، وأن جميع المقترحات لإصلاح النظام النقدي تسعى لإيجاد نظام نقدي دولي خالي من الاضطرابات،

الكلمات المفتاحية: النظام النقدي، إصلاح النظام النقدي، البانكور، حقوق السحب الخاصة، سلة ليتر للسلع، الاقتصاد الإسلامي.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد. افضى التحول إلى النقود القانونية على الصعيد الوطني إلى تحول آخر في النظام النقدي العالمي، حيث تم التحول من قاعدة الذهب إلى معيار الذهب (نظام بريتون وودز) وتاليا إلى النظام النقدي المعموم الذي يهيمن فيه الدولار كأداة للسيولة الدولية وعملة فائدة، وقد ترك الوضع الجديد حيث تتعدد العملات الوطنية (بعدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة)، وحيث يغيب أي قيد مؤثر على قدرة السلطات النقدية الوطنية على إصدار النقود، تسبب هذا الوضع بمشكلات كثيرة على رأسها مشكلة التضخم في أسعار الصرف - والتي تمثل قيда على التجارة الدولية - وما رافقها من مضاربات في أسعار العملات في الأسواق المالية مما أتاح بأي إمكانية للاستقرار النقدي. والمشكلة الرئيسة الأخرى هي مشكلة التضخم العالمي؛ فطيلة الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى لم تتجاوز معدلات التضخم 2%، لكن الأمر اختلف مع التحول إلى القاعدة القانونية وتزعزع الاستقرار النقدي وراحت معدلات التضخم تتسارع بلا هوادة، وكلا المشكلتين تمثل دافعا كافيا للبحث في محاولة إصلاح النظام النقدي القائم أو البحث عن نظام نقدي بديل، ويجيء هذا البحث ليستعرض كل المقترحات النظرية أو المحاولات العملية التي وردت في هذا السياق. اثبتت التجارب أن المراحل التي مر بها النظام النقدي اتصفت بالاضطرابات وعدم الاستقرار، وهذا لعدم قدرته على استيعاب المتغيرات الدولية واعتماده على الدولار كعملة عالمية مما سبب الكثير من المشكلات الدولية بسبب سوء ادارة من يتحكم بإصداره.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن الاسئلة التالية:

1. ما هي أبرز الانتقادات الموجهة للنظام النقدي القائم؟
2. ما هي المحاولات التي جرت لإصلاح النظام النقدي القائم؟
3. ما هي المقترحات النظرية بخصوص البدائل المقترحة للنظام النقدي القائم؟
4. ما تقييم الاقتصاد الإسلامي لمحاولات إصلاح النظام النقدي أو لبدائله المقترحة؟

أهداف الدراسة:

1. بيان المحاولات التي جرت لإصلاح النظام النقدي القائم
2. توضيح المقترحات النظرية بخصوص البدائل المقترحة للنظام النقدي القائم؟
3. بيان تقييم الاقتصاد الإسلامي لمحاولات إصلاح النظام النقدي أو لبدائله المقترحة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في بيان ماهية المقترحات التي اقترحتها الاقتصاديين لإنقاذ النظام النقدي من الاضطرابات والفوضى التي يعاني منها، وبيان أن الاعتماد على الدولار أدى إلى أزمات، ولا بد من اتخاذ إجراءات للحد من الفوضى التي عمت النظام النقدي، والأخذ بأحد الاقتراحات المطروحة.

الدراسات السابقة:

- 1- دراسة: برنارد ليتير، Bernard Lietaer (2017) بعنوان: "احتمالية وجود عملة عالمية متوافقة مع أحكام الشريعة لتحقيق استقرار النظام النقدي".

"A Possibly Shariah-Compatible Global Currency to Stabilize the Monetary System"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أن النظام النقدي الدولي غير مستقر ويتعرض لأزمات مالية، والسبب في ذلك هو أن جميع العملات الرسمية في العالم تنشأ من خلال العمليات المصرفية التي تنطوي على الفائدة، واقترحت طريقة منهجية لتحسين الاستقرار، تتمثل في إنشاء سلة من السلع الدولية تشكل أداة تبادل للتجارة الدولية، وستكون هذه العملة المقترحة للتجارة مدعومة بالكامل بسلة موحدة من السلع الرئيسية في التجارة العالمية مثل النفط والذهب والفضة وغيرها من السلع العالمية، وأشارت إلى طريقة تخزين هذه السلع وكيفية تغطية تكاليف تخزينها.

وخلصت الدراسة إلى أن إنشاء عملة مرجعية للتجارة الدولية تعمل على تجنب التجارة تقلبات دورات الأعمال قدر الإمكان، وأن أهم خصائصها أنها عالمية مدعومة بسلة موحدة من السلع، ولا يترتب عليها فوائد ربوية، وهذه ميزتها التي قد تجعل منها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد تعمل على زيادة الاستقرار في النظام الاقتصادي.

- 2- يسري، عبدالرحمن (2017)، دور النقود في زعزعة الاستقرار المالي وإمكانية الإصلاح في إطار نظام تمويل إسلامي:

هدفت الدراسة إلى بيان دور النقود في زعزعة استقرار النظام الاقتصادي وتسببها في الازمات في النظام الرأسمالي، وتناول في دراسته تحليل الأزمات العالمية 1929 وأزمة 2008 باعتبارهما الأخطر في تاريخ النظام الاقتصادي، لطول فترة الأزمات ولأنهما الأكثر زعزعة لاستقرار النظام الاقتصادي، وبيان طريقة البنوك التجارية في إصدار النقود وتوسعها في تجارة الديون والاقراض والاقتراض وأنه السبب الرئيسي لخلق الازمات، ومن ناحية أخرى بين نظرة الإسلام للنقود وأنها وسيلة وليست غاية، وكان متفائلاً في دور البنوك الإسلامية في حل الأزمات وأن التمويل الإسلامي يساهم بشكل كبير في حل هذه الأزمات التي سببتها النقود مع أن النقود أداة محايدة، وخلصت الدراسة إلى وجود إمكانية لتقليص دور النقود وبالأخص النقود الائتمانية في زعزعة الاستقرار النقدي والمالي في النظام الاقتصادي وإمكانية إصلاحه من خلال تطبيق نظام التمويل الإسلامي كلياً أو جزئياً

- 3- دراسة عزايز، جلال، العلجة، حاجي (2017) بعنوان: "آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008-2016"

هدفت الدراسة إلى بيان آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن، في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية، الذي تلعب المؤسسات النقدية الدور الرئيسي في استقراره، كما بين وجوب طرح مجموعة من المقترحات التي تدعو إلى ضرورة إصلاح النظام النقدي، من أهمها استحداث عملة بديلة عن الدولار الذي فرض سلطته النقدية على الساحة الاقتصادية رغم انهيار اتفاقية بريتون وودز والتخلي عن قاعدة الذهب، وأكدت الدراسة على فشل المؤسسات النقدية في تحقيق أسعار الصرف مستقرة قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية، وخلصت إلى أسس لإصلاح النظام النقدي الدولي منها ضرورة إعادة هيكلة المنظومة الإدارية للمؤسسات النقدية الدولية، والعودة لنظام الذهب وفرض سيطرته على المبادلات والمعاملات المالية الدولية وإشراك الدول النامية التي تعد طرف مهم في الاقتصاد الدولي على أمل إعادة التوازن للاقتصاد العالمي

- 4- دراسة عبد الباقي، هاشم حنظل (2017) بعنوان "النقود والنظام النقدي التقليدي وإمكانية إصلاحه":

هدفت الدراسة إلى استعراض الأسباب المختلفة للأزمات المالية والاقتصادية التي تعرضت لها دول العالم، وبين أن المشكلة ليست النقود المستخدمة أياً كان نوعها أو مادة تكوينها بل المشكلة في من يتولى إصدارها، والمتعاملين بها، وخلصت الدراسة أن اكتمال السوق المالي الإسلامي وتوافر مبدئي الرشادة والكفاءة الإسلامية هو الحل الأمثل الذي يؤدي إلى رفاهية المجتمع من ناحية وتجنب الأسواق المالية ومن ثم الاقتصاد القومي من الوقوع في الأزمات المالية والاقتصادية من ناحية أخرى

5- دراسة، الحويش، ياسر (2014) بعنوان حقوق السحب الخاصة: مفهومها، واقعها، ومستقبلها.

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم حقوق السحب الخاصة وأصول نشأتها الذي يرتبط بتطور النظام النقدي الدولي، ومحاولات تحسينه وتصحيح الآثار السلبية التي سببها فرض هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي، الذي صيغ في بريتون وودز Bretton-Woods عام 1944 مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم بينت طبيعتها القانونية لحقوق السحب الخاصة وشروط استخدامها التي جعلت منها مقترحاً جديداً لمواجهة نقص السيولة الدولية، ونظراً إلى أنها ليست عملة بحد ذاتها، فلا يجري عليها التعامل الاعتيادي، وإنما لا بد من إبدالها بعملة حقيقية قابلة للاستعمال المباشر، وبحث في إصلاح نظام حقوق السحب الخاصة، وتقدم تصورات محتملة لدورها المستقبلي، وخلصت الدراسة إلى أن إنشاء هذا النظام كان إحياء لما ورد في اقتراح كينز بعد الحرب العالمية الثانية بالبنكوك الذي لم يتيح له فرصة لتطبيقه في النظام النقدي الدولي في بريتون وودز Bretton-Woods، ولا سيما ما يتعلق منها بإنشاء عملة دولية يعتمد عليها النظام المنشود، وعلى الرغم من أن حقوق السحب الخاصة لم يقدر لها أن تكون عملة حقيقية كاملة السيولة، فإنها كانت أصل احتياطي تكميلي، يساهم في سد النقص العالمي في السيولة النقدية وأن هناك عوائق كثيرة أمام إعطاء دور أكثر فاعلية لحقوق السحب الخاصة في النظام النقدي الدولي أبرزها هيمنة الدولار على العلاقات الاقتصادية الدولية .

6- دراسة يعقوب، سلمي، احمد، سناب

2014 Yaacob, Salmi, Ahmad, Sanep

بعنوان " العودة إلى النظام النقدي القائم على قاعدة الذهب: تحليل قائم على قاعدة الذهب "

Return to Gold-Based Monetary System: Analysis Based on Gold Price and Inflation

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل البيانات التاريخية لمعدل التضخم وسعر الذهب العالمي من أجل تحديد نظام مالي أكثر استقراراً، وتؤكد الدراسة على أن العصر القياسي للذهب هو العصر الأكثر استقراراً وبالتالي يبرر العودة إلى العملة الذهبية، وتستخدم هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية كمؤشر اقتصادي رئيسي، أي معدل التضخم بدءاً من عام 1880 إلى 2008، مقسمة إلى ثلاث مراحل من نظام المعيار الذهبي وهم نظام المعيار الذهبي الكامل (1880-1914) ونظام معايير الصرف بالذهب (1925-1931) ونظام بريتون وودز (1946-1972) ونظام العملات الورقية (1973-2008) وخلصت الدراسة إلى أن معدل التضخم العالمي أقل بكثير خلال مراحل معيار الذهب من النقود الورقية وأكثر استقراراً، وهذا يشير إلى أن العودة إلى العملة الذهبية أكثر ملاءمة في محاولة لضمان الاستقرار الاقتصادي العالمي.

منهجية الدراسة:

- يعتمد منهج الدراسة على الآتي:

- المنهج الاستقرائي والتاريخي: حيث سيتم دراسة الموضوع من خلال تتبع مفردات الدراسة ومسائلهما والحقائق المرتبطة بالموضوع من الكتب والمراجع والمجلات العلمية العربية والأجنبية المتخصصة والدراسات ذات الصلة بالموضوع.

- المنهج الوصفي التحليلي: الذي يعتمد على الوصف والملاحظة، ثم تشخيص الوصف للوصول إلى النتائج المرجوة .

إضافة الدراسة: تميزت الدراسة عن الدراسات السابقة باحتوائها على أغلب المقترحات إصلاح النظام النقدي وتقييم شرعي لجميع المقترحات.

خطة البحث: تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، حيث تناول المبحث الأول مقترحات إصلاح النظام النقدي، وفي المبحث الثاني تقييم مقترحات إصلاح النظام النقدي من منظور اقتصاد إسلامي.

المبحث الأول: مقترحات لإصلاح النظام النقدي:

المطلب الأول: مفهوم النظام النقدي ومحاولات إصلاحه:

- مفهوم النظام النقدي الدولي:

هنالك العديد من التعريفات للنظام النقدي الدولي، التي تصب في نهاية المطاف، إلى أنه عبارة عن مجموعة من الاتفاقيات الدولية لتسوية المبادلات بين الدول ومنها:

1- " مجموعة الترتيبات والاتفاقيات والأعراف التي تحكم التعامل بين مختلف العملات الدولية لتسوية المدفوعات الدولية أو تبادل الحقوق والالتزامات النقدية بين الأفراد والحكومات في مختلف دول المجتمع الدولي " (عيسى: 1984، 13)

2- "مجموعة من الطرق المنبثقة من التجارب العملية والاتفاقيات الدولية التي تتم بمقتضاها عمليات التسوية على الصعيد الدولي ويجب أن تهدف هذه الطرق إما تلقائياً وإما إدارياً إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات" (حيدر: 1971، 18)

3- هو نظام دولي يتألف من عدة مؤسسات مالية ويحتوي على مجموعة من القواعد المتفق عليها من أجل تحديد العلاقات النقدية بين الدول وتقييم سعر العملات تجاه بعضها البعض وتحديد أنواع النقود التي تقبل بين الدول كمقياس للقيم ووسيط للتبادل وفي نفس الوقت تستخدم كمستودع للقيم والاحتياطات الدولية، وتسمح بالتجارة الدولية للسلع والخدمات (خبازي: 2019: 11).

وترى الباحثة أن النظام النقدي الدولي هو البيئة المالية التي تتألف من عدة مؤسسات دولية، تدير النظام الاقتصادي العالمي، وتحدد العلاقات الاقتصادية والسياسة بين الدول، وتحدد أنواع النقود المقبولة عالمياً كأداة للتداول ووحدة حساب للقيم.

1- "خصائص النظام النقدي العالمي" (خلف: 2004، 254):

أ- وجود مؤسسات مالية تتولى إدارة وتوجيه النظام النقدي الدولي، والمؤسسة التي تساعد وتسهل هذا الأمر هي صندوق النقد الدولي.

ب- توفير آلية يتم من خلالها تيسير عمل النظام، وتمثل بالإجراءات التي يمكن أن تتخذ لتحقيق الكيفية التي يعمل بها وتيسر العمل.

ت- وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام، ويمكن أن تتمثل في وسائل تسوية المبادلات الدولية، كالذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة، وما إلى ذلك من أشكال مقبولة كوسائل لتسوية المبادلات والمعاملات على النطاق الدولي.

ث- توفير إجراءات يتم من خلالها تيسير التدفقات النقدية، لتسهيل المبادلات الدولية وتسويتها وتطورها واستقرارها.

محاولات إصلاح النظام النقدي: المؤتمرات والإجراءات

نظام بريتون وودز Bretton-Woods:

اعتبرت السنوات من 1914 إلى 1944 أكثر الأوقات اضطراباً وفوضى في النظام النقد الدولي، بعد التخلي عن المعايير الذهبية حيث سادت ظروف نقدية دولية فوضوية، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان لا بد من البحث عن مصادر لتمويل ما دمرته الحرب في الدول، وتطوير نظام نقدي عالمي أكثر كفاءة وفعالية، فتم دعوة الدول الصناعية لاجتماع في بريتون وودز عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية، برعاية وتوجيه الولايات المتحدة الأمريكية، وقرر انشاء مجموعة من المؤسسات الدولية منها: صندوق النقد الدولي الذي يعود أصل نشأته إلى أيام الفوضى الدولية في الثلاثينيات، خلال الحرب العالمية الثانية، تم وضع خطط لبناء مؤسسة دولية لإنشاء النظام النقدي، في مؤتمر بريتون وودز الذي انعقد في يوليو 1944 وعهد إليه العمل على استقرار اسعار الصرف وتزويد الدول بالتمويل قصير الاجل بهدف مساعدة الدول على التغلب على عجز ميزان المدفوعات وغيرها من المهام الموجه (اللحام: 2017، ص74)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير منظمة مالية تأسس خلال مؤتمر بريتون وودز عام 1944، يهدف إلى إقامة نظام مالي عالمي بعد الحرب إلى جانب إنشاء نظام جديد للسياسة النقدية العالمية، بهدف مساعدة الدول الأوروبية التي مزقتها الحرب على إعادة بناء بنيتها التحتية واقتصاداتها (العيساوي: 2012، 135، 136)، وفي وقت لاحق تم التوقيع على اتفاقية وتعريفات التجارة (الجات):

الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة وعقدت في عام 1947 بين عدد من البلدان، غايتها التخفيف من قيود التجارة الدولية وتحريرها وتنظيم السلوك التجاري بين الاطراف المتعاقدة وتسهيل وصول سلع الدول لأسواق بعضها البعض، ووضعت مجموعة من المبادئ لتحقيق المساواة بين الاطراف المتعاقدة (عبده: 1997، 134) عام 1947 التي طورت لاحقاً إلى منظمة التجارة الدولية: منظمة عالمية تأسست عام 1994 مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الاساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة والحرية، وهي المنظمة الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة بين الدول، ومن مهامها تسهيل كافة الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة العالمية وتسوية المنازعات التجارية بين الدول (عبده، 1997، 136) وشكلت هذه المنظمات أو المؤسسات بأدواتها النظام العالمي الجديد الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية (السبهاني: 2001، 202) كما حدد المؤتمر الذي عقد في بريتون وودز مبادئ وقواعد معينة كإرشادات لتشغيل النظام النقدي العالمي ومنها (الشركسي: 1990، 16): أ- بناء نظام نقدي جديد يقوم على قاعدة الذهب والدولار معاً، فالدول التي تحتفظ برصيد من الدولارات يمكنها تبديل الدولارات بالذهب، بسعر 35 دولار للأوقية أي نظام صرف ثابت.

ب- إنشاء منظمات دولية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واتفاقية التجارة الدولية (الجات).

ت- إلزام الدول المشاركة في معاهدة بريتون وودز بتثبيت أسعار صرف عملاتها بالنسبة للعملة الأخرى، بحيث يظل ثابتاً مع وجود نطاق للتغيير في حدود هامش لا تزيد 10% سواء كان ارتفاعاً أو انخفاضاً، ويمكن أن تتغير أسعار الصرف بمعدل يفوق هذا الهامش في حالة تصحيح اختلافات تستدعي تغيير أكبر من 10% وهذا يتم بعد موافقة صندوق النقد الدولي.

ث- وجود نظام رقابي على انتقال رؤوس الأموال بشرط أن لا يؤثر على المدفوعات الناتجة عن العمليات الجارية أو تسديد التزامات مختلفة، فليس بإمكان البلد العضو في صندوق النقد الدولي الحصول على قروض، إذا لم تتخذ التدابير اللازمة لمراقبة انتقال رؤوس الأموال.

ج- أن يكون صندوق النقد الدولي هو الملجأ للاقتراض، حيث يقوم بمساعدة الدول الاعضاء من خلال تقديم القروض لتمويل عجزها (ألبير: 1990، ص60).

- "مهام بريتون وودز" (الحسيني: 1999، 220):

أ- المحافظة على أسعار الصرف مستقرة.

ب- خلق نظام ائتماني متعدد الأطراف يندرج ضمن قواعد صندوق النقد الدولي وتحت إشرافه.

ت- تحرير التجارة الدولية من خلال ازالة القيود التي تعيقها.

- مشاكل بريتون وودز Bretton-Woods (عبده: 1997، 173، 174):

أ- عدم توفير احتياطات دولية كافية لمقابلة التقلبات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات، فالاحتياطي الدولي المستخدم هو الذهب، وقد واجه استخدامه مشكلتين خلال عقد الستينات بسبب:

ب- الندرة النسبية للذهب فالعرض العالمي للذهب النقدي لم ينمو بنفس سرعة نمو حجم المعاملات التجارية الدولية، فالرصيد الذهبي النقدي لم ينمو بأكثر من 2% سنوياً في حين أن التجارة الدولية نمت 10% سنوياً، كما أن ثبات سعر الذهب بالنسبة للتكاليف المتزايدة لإنتاجه والاستخدامات التجارية المتزايدة للذهب قلل من الاحتياطات الذهبية اللازمة للتغطية النقدية، فأصبح الغطاء الذهبي المطلوب للمحافظة على قابلية التحويل للعملة الاحتياطية من الدولارات والجنية الاسترليني غير كافٍ.

ت- تجاوز الاحتياطات الدولار لى الدول التي تمتعت بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب كميات الاحتياطي الأمريكي من الذهب، وكان الانخفاض كبيراً في بداية السبعينات مما زعزع الثقة في مقدرة الولايات الأمريكية المتحدة على قابلية تحويل الدولار للذهب.

ث- مشكلة الاختلالات الناتجة من شيوع ازمات المضاربة التي أدت إلى عدم انتظام التجارة والمدفوعات العادية، فنظام تثبيت سعر الصرف أدى إلى خلق المراهات وتحقيق فرص لزيادة أرباح المضاربين، فأزمات المضاربة ضد الجنية الاسترليني بسبب عجز ميزان المدفوعات الإنجليزية في عام 1967، كما أن المشاكل في الاقتصاد الأمريكي في أواخر الستينات أدت إلى المضاربة ضد الدولار وبسبب حرب فيتنام أدت إلى انخفاض قيمة الدولار وبحلول 1971 قام الرئيس نيكسون في اغسطس 1971 بإعلان عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وهذا قد انهي رسمياً مظهر قاعدة الصرف بالذهب .

- اتفاقية سميثسونيان:

بعد انهيار نظام بريتون وودز Bretton Woods بدأت المفاوضات لإحداث تعديلات مناسبة في النظام النقدي الدولي ففي ديسمبر 1971، التقى ممثلو مجموعة العشرة، في معهد سميثسونيان في واشنطن توصل في هذا الاجتماع إلى اتفاق يسمى اتفاقية سميثسونيان هي اتفاقية بين مجموعة العشرة في معهد سميثسونيان عام 1971، كمحاولة لإصلاح النظام النقدي بعد أزمة أغسطس عام 1971، أهم ما أنجزته هذه الاتفاقية تم الاتفاق على زيادة سعر الذهب بالدولار من 35 دولاراً للأوقية إلى 38 دولاراً للأوقية (هذا يعني انخفاض قيمة الدولار) وإنهاء التعويم المؤقت لأسعار صرف عملات الدول العشرة وزيادة حدود التقلبات من 1% إلى 2.25% بالإضافة إلى إلغاء الرسوم التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على مستورداتها التي كانت بمقدار 10% (صادق: 1997، 40، 41)، هذه التغيرات لا بد أن يكون لها تأثير مزعزع لاستقرار أسعار الصرف وكذلك تعديلات ميزان المدفوعات، كما كان من المتوقع أن يزيل اتفاق سميثسونيان السبب الكامن وراء الاختلال الذي أدى إلى أزمة أغسطس 1971، ولم تتحقق هذه التوقعات إلا لفترة قصيرة، حدث الانهيار الأول في نمط أسعار الصرف الذي تم إنشاؤه من خلال اتفاقية سميثسونيان، ورغم محاولات الدول الأوروبية لدعم الدولار وانخفاض قيمته بنسبة 10% إلا أن حركات المضاربة على العملات كانت أقوى مما جعل بعض الدول الأوروبية في حيزران 1972 باتخاذ قرار بتعويم سعر الصرف لعملاتها، وكانت بريطانيا من أوائل الدول التي أوقفت دعم سعر الصرف وسمحت لسعر الصرف لعملتها بالاستجابة لقوى السوق (خبازي، 2019، 39).

وبعد ذلك كان العالم يسير على قاعدة الدولار حيث احتفظت السلطات النقدية الأجنبية باحتياطاتها في شكل دولارات ولم يكن قابل للتحويل إلى ذهب ولكن التضخم الأمريكي عمل على تآكل القوة الشرائية الحقيقية لاحتياطيات العالم من الدولارات وظهرت الحاجة إلى إعادة تصويب أخرى لأسعار الصرف فحدث تخفيض آخر للدولار في فبراير 1973 بنسبة 11% وأعقب ذلك نشاط مكثف للمضاربة وانساق العالم نحو أنظمة الصرف المعمومة المدارة (يونس: 1986، 27، 28).

لم يكن هناك أي تقدم نحو تطوير التدابير لإصلاح النظام، تم التوصل في النهاية إلى اتفاق في اجتماع في جامايكا عام 1976 بشأن بعض التعديلات على مواد اتفاق صندوق النقد الدولي للمرة الثانية (صادق: 1997، 54).

- التغييرات الرئيسية التي أدخلت على النظام النقدي الدولي شملت (زكي: 1987، 243):

- 1- استبدال تعريف حقوق السحب الخاصة بدلاً من تعريفها بالذهب كنظام للأصول الاحتياطية تم إلغاء ارتباطها بالذهب.
- 2- من أجل تخفيف مشكلة نقص السيولة الدولية، أنشأ صندوق النقد الدولي العديد من التسهيلات الائتمانية الجديدة لزيادة توسيع الدعم المالي للدول الاعضاء وخاصة الدول النامية.
- 3- فرض الولايات الأمريكية المتحدة بعض الاحكام المتعلقة بالذهب كقيام صندوق النقد الدولي بالتخلي عن الذهب كأصل من أصول السيولة وبيعه في السوق الحرة من أجل تصدر الدولار المركز الأول كعملة قيادية وإنهاء دور الذهب.

وبهذا التعديل في اتفاقية جامايكا يكون الذهب قد خرج رسمياً من إطار نظام النقد الدولي (صادق: 1997، 57) واتجه النظام النقدي إلى نظام سعر الصرف المعموم، فكل الاتفاقيات ومحاولات الدول في وضع قوانين تحد من الفوضى التي عمت في النظام النقدي كانت نتيجتها النهائية هو تعويم سعر الصرف (شقيقة: 2002، 165) وإنهاء دور الذهب تماماً وتصدير الدولار كعملة قيادية مسيطرة.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي فقد احصى الأزمات بين عامي 1970 و2010 فمُنذ انهيار نظام بريتون وودز في عام 1971 والنظام النقدي العالمي في حالة عدم استقرار كبير والازمات تتالي فيه، فكانت هناك 145 أزمة مصرفية، 208 الانهيارات النقدية و72 أزمة الديون السيادية فمجموع الأزمات 425 هذه الأزمات ضربت أكثر من ثلاثة أرباع الدول أعضاء صندوق النقد الدولي، الأزمات المالية والاقتصادية أثرت على النظام النقدي الدولي بشكل أو بآخر، فقد أدت إلى إعادة التفكير في الهيكل العام الذي يقوم عليه الاقتصاد العالمي، فالنظام الحالي يحتاج إلى نظام موحد العملة تمثل وحدة تداول الرئيسية بين الدول، وتقوم بوظيفة تخزين القيمة وتوفير وحدة القياس، وتوفر طريقة لتنوع تراكم الأصول الاحتياطية، كما أنه أكثر ملائمة للاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب بشكل متزايد (Lietaer: 2017، 2)، وسيتم في المبحث التالي عرض المقترحات النظرية التي قدمت كمقترحات لإصلاح النظام النقدي المطلوب الثاني: المقترحات النظرية بخصوص البدائل المقترحة للنظام النقدي القائم

1- مقترح البنكور Bancor (شهاب: 2006, 154):

جاء مقترح كينز كحل لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وطرحه في مؤتمر بريتون وودز Bretton-Woods وكان نص مقترحه كما يلي:

إنشاء بنك مركزي دولي يكون بمثابة اتحاد مقاصد للبنوك المركزية العالمية وسلطة نقدية أعلى وأقوى من سلطة الدول ويقوم هذا الاتحاد بإنشاء وحدة حسابية اللازمة للتبادل الدولي والمتلازمة مع حجم النشاط الاقتصادي العالمي وهذه العملة أطلق عليها اسم البنكور bancor وهي بمثابة عملة حسابية وليست عملة ورقية محسوسة، ويقوم الاتحاد على تحديد حصة كل دولة من البنكور بحسب حجم تجارتها الخارجية ومقدار صادراتها من الذهب، ولتجنب الاختلال في التوازن في القوة الشرائية يقوم الاتحاد بحث الدول الدائنة والمدينة على تسوية ميزان مدفوعاتها، وعدم مراكمة ارصدة من البنكور للدول الدائنة، والهدف من هذا المقترح هو تسهيل مهام سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي وزيادة التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن هذا المقترح قوبل بالرفض من الولايات الأمريكية المتحدة ذات القوة الاقتصادية والسياسة الكبرى بين الدول بسبب خروجها من الحرب العالمية دون اضرار تذكر وقد أخذ بمشروع هاري وايت الذي اقترح جعل الدولار عملة عالمية مقومة بالذهب .

2- حقوق السحب الخاصة SDR:

حقوق السحب الخاصة هي نوع جديد من الأصول الاحتياطية التي يمكن للدولة أن تستخدمها في تسوية مدفوعاتها الدولية، بالإضافة إلى ما تمتلكه الدولة من احتياطات من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى، وحقوق السحب الخاصة ليست نقود مادية بل وحدات نقدية حسابية تستمد قيمتها القانونية من مجرد التزام الدول الأعضاء في الصندوق النقد الدولي بأن تقبلها في أي وقت ومن أية دولة، ويتم توزيع وحدات حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء حسب نسبة حصصهم في صندوق النقد الدولي، وتكون نسبة حقوق السحب الخاصة للدول المانحة ما يقارب ثلاثة اضعاف حصتها في صندوق النقد الدولي (شهاب: 2006, 173).

ولا يجوز استبدال حقوق السحب الخاصة بالذهب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مثل استبدالها بدولار ثم استعمال الدولار في شراء الذهب، وقد ارتبطت قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة فيما بعد بسلة عملات معيارية، واستخدم في سبيل ذلك المتوسط الترجيحي لقيم عملات 16 دولة رأسمالية متقدمة، وقد أعطيت أوزان لتلك العملات بما يتناسب وأهميتها في هيكل المدفوعات الدولية، وللصندوق الحق في تعديل سلة العملات كل خمس سنوات، وفي عام 1981 اقتصر الصندوق في سلة العملات على عملات خمس دول فقط هي: الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الين الياباني، الفرنك الفرنسي، الجنيه الإسترليني (Martins: 2017, 408).

- تقويم الحقوق الخاصة مر بمرحلتين وهما (الحويش: 2014, 21-22) :

- المرحلة الأولى: وهي مرحلة اسعار الصرف الثابتة فكانت وحدة الحقوق السحب تعادل 0,888671 من غرام الذهب وهو سعر تعادل الدولار نفسه بالنسبة للذهب فهي ارصدة تتمتع بقيمة ثابتة بالنسبة للذهب

- المرحلة الثانية : مرحلة سلة العملات وفي هذه المرحلة أصبحت قيمة حقوق السحب الخاصة تحدد وفقاً لعدد من العملات الأساسية في المعاملات الدولية فقيمة وحدة حقوق السحب تحدد بقيمة ستة عشر عملة وفي وقت لاحق تم قصرها على خمس عملات، والآن أربع عملات منذ أن دمج المارك الألماني والفرنك الفرنسي في اليورو.

- تحدد قيمة حقوق السحب الخاصة لهذه العملات من خلال اسلوين (الببلاوي: 2000, 163)

- اولاً: من خلال تحديد نسبة أو وزن لكل عملة داخل حقوق السحب وبالتالي تتحدد قيمة كل منها في وحدة حقوق السحب بحسب سعرها في السوق، مثال على ذلك فلو تضمنت حقوق السحب 40% من الدولار هذا يعني عدد معين من السنوات بحسب قيمة الدولار فهنا نجد أن وحدة حقوق السحب تتضمن نسبة ثابتة من الدولار وقيمة متغيرة من السنوات.

- ثانياً: من خلال تحديد كميات ثابتة من العملات الأجنبية في كل وحدة حقوق سحب خاصة، ومن ثم تتغير نسبته في وحدة حقوق السحب الخاصة حسب اعتبارات السوق، فهنا نقول إن وحدة حقوق السحب تتضمن 40 سنتاً دائماً وهو ما يعني أن تتغير نسبة أو وزن الدولار في حقوق السحب بحسب تغيرات أسعار الدولار، وهذه الطريقة الثانية هي التي تستخدم في تقويم وحدات حقوق السحب الخاصة فهي سلة وحدات العملات المختلفة، ومن ثم تختلف قيمتها ووزن القيم النسبي بحسب تغيرات أسعار العملات، وتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بالنسبة لأي من العملات بتقويم هذه العملات وتحويلها إلى العملة المقصودة.

كان تاريخ حقوق السحب الخاصة مخيب للآمال، ظهرت باعتبارها وحدة احتياطي دولي حقيقي تم تعديلها كما ذكر سابقاً على التوالي إلا أنه تضاعف دورها كأصل احتياطي للسيولة الدولية كي لا تحل محل الدولار كعملة دولية وتم التحكم في إصدارها من خلال متطلبات التصويت التي كانت جزءاً أساسياً من التسوية حول الوحدة الاحتياطية الجديدة (Bordo: 2011, 121).

3- اقتراح محمد مهاتير (رئيس وزراء ماليزيا):

اقترح محمد مهاتير الدينار الإسلامي لتسوية الميزان التجاري كحل للأزمات الاقتصادية في عام 2003 (Cheong: 2018, 725)، ويتم تطبيق الدينار الذهبي في ترتيبات المدفوعات الثنائية وترتيبات المدفوعات متعددة الأطراف وليس الهدف من تطبيق الدينار أن يحل محل العملات المحلية، بل يطبق في نظام التسوية التجارة الدولية متعددة الأطراف والثنائية (ميرا: 2017, 135) وفيما يلي شرح للاقتراح:

أ- ترتيبات الدفع الثنائية:

وهي الترتيبات التجارية التي تتم بين دولتين -لنفترض أنهما ماليزيا والسعودية- وتفضي إلى إتمام مبادلات تجارية تتم تسويتها كل 3 أشهر بالدينار الذهبي على أساس سعر صرف الدينار وقت التصدير أو الاستيراد، تقوم البنوك المركزية بتسوية مدفوعات المصددين والمستوردين بالعملة المحلية حيث سيدفع للمصدرين الماليزيين بالرغبت الماليزي في تاريخ استحقاق الصادرات، على أساس سعر الرغبت مقابل الدينار الذهبي في وقت التصدير، بينما سيقوم المستوردون بدفع قيمة وارداتهم للمصرف المركزي الماليزي بالرغبت، وبالمثل سيعمل البنك المركزي السعودي تجاه الموردين والمصدرين السعوديين، وفي نهاية دورة الثلاثة الأشهر سنجد أن الصادرات الكلية من ماليزيا للسعودية هي 2 مليون دينار ذهبي، وصادرات السعودية الكلية إلى ماليزيا 1,8 مليون دينار، وعليه فإن البنك المركزي السعودي سيدفع للبنك المركزي الماليزي 0,2 مليون دينار ذهبي، حيث ستكون المدفوعات الفعلية هي أن ينقل من حساب البنك المركزي السعودي لدى احتياطاته الذهبية لدى بنك إنجلترا 0,2 مليون أوقية من الذهب لصالح الحسابات الذهبية الخاصة بالبنك المركزي الماليزي (ميرا: 2017, 141-144).

ب- ترتيبات الدفع متعددة الأطراف

إن آلية ترتيبات الدفع متعددة الأطراف شبيهة بترتيبات الدفع الثنائية، ولكنها تتيح مشاركة أوسع للعديد من الدول، ولشرح فعالية الترتيبات متعددة الأطراف، فلنفترض أن هناك ثلاث دول هي: ماليزيا والسعودية ومصر، تجمعها ترتيبات تجارية مشتركة، دعنا نفترض أن حجم التجارة بين ماليزيا والسعودية ومصر 10,7 ملايين دينار ذهبي (ماليزيا تصدر بقيمة 3,5 مليون وتستورد بقيمة 3,5 مليون فصافي المدفوعات لديها صفر، أما السعودية تصدر بقيمة 1,8 مليون وتستورد بقيمة 1,7 مليون فصافي المدفوعات +0,1 مليون، ومصر تصدر بقيمة 3,4 مليون وتستورد بقيمة 3,5 مليون فصافي مدفوعاتها -0,1 مليون)، تجري إجمالي تجارة بمقدار 10,7 ملايين دينار ذهبي بين الدول الثلاث بصافي مدفوعات يبلغ 0,1 مليون دينار ذهبي فقط المدفوعات المطلوبة فيما يخص مصر إلى السعودية 0,1 مليون دينار ذهبي، وبناء على هذا يرحل الدين القائم في نهاية كل ثلاثة أشهر إلى الأشهر التالية وتتم التسوية في نهاية العام وفائدة هذا الترحيل أن وضع صافي الواردات لدولة ما خلال شهور معينة قد يعوضه وضع صافي الصادرات في الأشهر التالية، حتى ينخفض تدفق المدفوعات بعد ذلك إلى أدنى حد للعام كله (ميرا: 2017, 146-147).

4- العودة لنظام قاعدة الذهب:

لعب الذهب دور مركزي في الأنظمة النقدية فكان جزء مهم في أي نظام قائم كأداة للتبادل ووحدة حسابية مستقرة، ظل الذهب يترع على عرش الأنظمة النقدية إلى حين مؤتمر بريتون وودز Bretton-Woods عام 1944، الذي كان بداية لتقليص الدور الرسمي للذهب عند ربطه بالدولار وجعل الدولار العملة القيادية، ومع انهيار بريتون وودز Bretton-Woods وسيادة نظام التعويم وإنهاء دور الذهب كنقد عالمي، إلا أنه بقي يحتفظ بمميزاته ومن أهمها أنه وسيلة للتحوط من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، فيتم استخدامه من قبل المستثمرون كأداة للاحتفاظ بالثروة وتخزينها، كما تعتبره البنوك المركزية، جزءاً لا يتجزأ من احتياطات صرفها، فهو يساعد على تنويع الاحتياطات وتخزين الثروة، سيظل الذهب أحد الأصول الرئيسية للحماية من مخاطر النقود الورقية الإلزامية (World Gold Council: 2013, 19).

فالعودة إلى معيار الذهب كان سببه الأول الاستقرار في قيمته وقدرته على احتواء التضخم (YAacob: 2014, 19) أن اعتماد الذهب سيكون مفيداً للتجارة لأنه سيخفض سعر الصرف (Mitchener: 2009, 19)، وتقلبات وتكاليف المعاملات فالذهب في النظام النقدي الدولي إذا استخدم كعملة يجب أن يلبي العديد من المتطلبات، وأولها أن يكون قيمته ثابتة نسبياً فهو مقبول كأصل للتداول ويتمتع بصفة الندرة النسبية وغير قابل للتلف بسهولة ولا توجد دولة معينة مسؤولة عن إنتاجه فيعود تواجد في البلدان لعوامل طبيعة، وبالتالي فخصائصه تمكنه من العمل كوسيلة للتبادل، ومخزن قيمة وتحوط ضد تضخم العملات الورقية، فدوره التاريخي طويل الأمد في النقد الدولي جعل له حصة الأسد في اختياره كأصل مالي لعدد من البنوك المركزية في أوقات الاضطراب النقدي كالتضخم وأسعار الصرف متقلبة للعملات العالمية (Astrow: 2012, 15)

رغم التردد في العودة إلى نظام الذهب بسبب الندرة النسبية ولا يغطي متطلبات النشاط الاقتصادي، إلا أنه الأجدد على الحفاظ على استقرار النقود، وهذه الحجة لا تقف عائق.

أما تطبيق نظام الذهب ففي الأنظمة النقدية على مدى عدة قرون كان النظام الذهبي هو النظام المتربع على العرش النظام النقدي، وكان هناك إدارة اقتصادية جيدة استطاعت إدارة النظام الذهبي بدون أي اضطرابات أو خوف من ندرته، فعندما تقرر أي دولة العودة لنظام الذهب لا بد من تحديد القاعد الذهبية التي تحافظ على استقرار أكبر لقيمة النقود، فنظام الذهب يعمل على ربط قيمة النقود الورقية بقيمة الذهب، ويتم ذلك من أجل ضبط المعروض النقدي للنقود الورقية بحيث تحتفظ النقود بقيمة ثابتة بالنسبة للذهب ولا بد من شمول النظام على بند قابلية تحويل النقود الورقية إلى ذهب عند الطلب (Lweis: 2007, 411)

وهناك اقتراح أن يشتمل النظام الذهبي الجديد على شرط قابلية التحويل من خلال أن تحتفظ الحكومة باحتياطي من الذهب لتلبية ما هو ممكن من عمليات التحويل وبأن يتضمن نطاق التحويل هامشاً بمقدار 2% بالإضافة إلى ضبط عرض النقود الورقية بأن تحتفظ بقيمة ثابتة اتجاه الذهب وافترض تحديد سعر التعادل بـ 350 دولار لأونصة الذهب، وفي حالة اختلال سعر التكافؤ المحدد من قبل الحكومة تتدخل الحكومة لإعادة سعر التكافؤ كما كان من خلال عملية شراء سندات أو بيع السندات للأفراد فعند ارتفاع قيمة النقود تقوم الحكومة بشراء السندات وتوسع المعروض النقدي، وإذا انخفض سعر التعادل تقوم الحكومة ببيع سندات وتقلص المعروض النقدي وكمثال على ذلك لو حدد سعر التعادل بـ 350 دولار لأونصة الذهب مع هامش تحويل قدره 2% فعلى ذلك ففي حالة ارتفاع قيمة النقود فإن الحكومة ستقوم بشراء السندات بسعر 343 دولار للأونصة لتوسع المعروض النقدي وفي حالة انخفاض قيمة النقود تقوم الحكومة ببيع السندات بـ 357 دولار للأونصة لتقلص المعروض النقدي (Lweis: 2007, 412)

5- طريق التحرير الجديد

أعلن الرئيس الصيني في عام 2013 عن خطة ذات جانبين: الطريق الاقتصادي البري والبحري وأشار إلى الأثنين بشكل جماعي أولاً باسم مبادرة الحزام والطريق الواحد ويطلق عليه اسم طرق التحرير الجديد، وهدف هذا الاقتراح الاتصال البري من الصين إلى أوروبا الغربية من خلال بناء الطرق السريعة والسكك الحديدية (Nazrul: 2018, 8)، ولتعزيز هذه الخطة والسير على أسسها قامت الصين بشراء 454 طن من الذهب لزيادة احتياطياتها الذهبية في حين قامت روسيا بشراء 445 طن، كما عمدت كثير من الدول لإتباع نفس الأسلوب مثل الهند والسعودية والمكسيك وتركيا بالإضافة أكثر من 50 طن لاحتياطياتهم (World Gold Council: 2013, 38) يهدف طريق التحرير إلى تحقيق اتصال اقتصادي أكبر يربط بين شرق آسيا وأوروبا الغربية، وفقاً لهذه الرؤية قامت الصين بإجراءات بشأن البناء المشترك لطريق التحرير لتعزيزه الربط الإقليمي وإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية وخطوط أنابيب الطاقة والطرق السريعة والمعايير الحدودية المبسطة لأن مثل هذه الشبكة ستوسع الاستخدام الدولي للعملة الصينية الرنمينبي (Renminbi) (Blanchard: 2018, 38)، فالهدف الأساسي من الوحدة الاقتصادية التي يشكلها طريق التحرير هو إنهاء سيطرة الدولار على النظام النقدي لأنه سبب الكثير من الاختلالات والاضطرابات في النظام النقدي وقاد العالم إلى أزمات كان الخلاص منها شبه مستحيل فطريق التحرير أن اكتمل أنشاؤه فإنه سيلغي الدولار كقوة عالمية.

6- النقود السلعية الدولية:

من خلال بحث لير Lietaer الذي يحمل عنوان "احتمالية وجود عملة عالمية متوافقة مع أحكام الشريعة لتحقيق استقرار النظام النقدي (Lietaer: 2017, 47-58)، الذي قدمه كحل لأزمات واضطرابات النظام النقدي الدولي، وسوف نعرض فيما يلي اقتراحه.

- أ- مفهوم النقود السلعية الدولية : عملة رقمية إلكترونية مدعومة بسلة من السلع الأكثر شيوعاً في التجارة الدولية مثل البن والذهب والنفط والكاكاو والنحاس والفضة والقمح وغيرها من السلع ذات القبول الدولي.
- ب- سمات النقود السلعية الدولية:
- ت- عملة دولية مستقرة تستخدم للدفع والتعاقد الدولي.
- ث- عملة تكميلية للعملة الوطنية وليست بديلة عنها بل تعمل بالتوازي مع العملة الوطنية, ولهذا لا تحتاج إلى عقود جديدة للعمل بها, فكل ما هو قائم اليوم من معاملات يمكن أن يستمر.
- ج- مدعومة بمخزون مادي مما يجعلها آلية آمنة وقوية ومستقرة لأغراض التعاقد.
- ح- مقاومة للتضخم من خلال اختيار المكونات المناسبة لوضعها في سلة السلع الدولية.
- خ- متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فهي تستقصي الربا من معاملاتها.

آلية إنشاء النقود السلعية الدولية:

- أولاً: تبدأ العملية ببيع المخزون الفائض من السلع وتكون هناك لجنة مسؤولة عن بيع مخزونات السلع الفائضة إلى تحالف العملة التجارية المرجعية Trade reference currency (TRC) ومختصرها (TRC).
- ثانياً: يتم تقييم السلع من خلال اللجان المسؤولة عن إدارة سلة السلع الدولية ويتم تقييمها حسب سعر السوق عن طريق تحديد أسعار السلع الأساسية وقت بيع كل من المخزون ومجموع كل من السلع في سلة TRC.
- كيفية تداول هذه العملة بين الشركات أو الدول: شرحها ليدر بإعطاء أمثلة على شركات بكيفية تداولها:
- أ- المستخدم الأول يحق لمنتج النفط أن يدفع لأحد مورديه على سبيل المثال شركة هندسية ألمانية تقوم بإنشاء مشروع معين, يمكن أن تدفع جزئياً أو كلياً في اللجان المسؤولة عن TRC لهذا المشروع.
- ب- مستخدم آخر تقرر الشركة الهندسية الألمانية بدورها شراء الفولاذ المتخصص من مصنع الصلب الكوري, وتقرر أن تدفع جزئياً أو كلياً في اللجان المسؤولة عن TRC, ومصنع الصلب الكوري بدوره يستخدم لجان النقل التركية لدفع شركة التعدين في أستراليا, الخ.
- ت- لا يحدد تاريخ لانتهاء التعامل بعملة TRC طالما هي في حيز التداول.
- ث- تنتهي عملية تداول (ووجود) وحدة معينة من سلة سلع TRC عندما يقرر أحد المستخدم أن يسدد جزء من (أو جميع حساباته) من النقود التقليدية على سبيل المثال لدفع ضرائبه أو كشوف المرتبات, ويطلب من العملة الوطنية القيام بهذه المهام, قد يتم إجراء عملية التحويل مباشرة بين تحالف TRC وأسواق السلع التقليدية أو عن طريق بنك وسيط, مثل أي معاملة صرف أجنبي ومن ثم يتم فرض رسوم معاملة بنسبة 2% من قيمة السلع التي يتم تحويلها إلى نقود تقليدية, ثم فرض رسوم المعاملة هذه كحافز للحفاظ على اللجان المسؤولة عن سلة TRC.
- غرامة التأخير:
- النقود السلعية الدولية هي نقود أو عملة تتضمن غرامة, مما يعني أنها تتكبد تكلفة مع مرور الوقت لصاحبها, وتعتبر هذه رسوم تأخير مماثلة لرسوم وقوف السيارات في مكان ممنوع أو مخالفتها لقواعد السير فلا بد من دفع غرامة لمخالفة قواعد السير, وتقدر تكلفة الاحتفاظ بالعملة من لجنة المسؤولة عن إدارة العملة بنسبة 3.5% إلى 4% سنوياً وتتوافق مع التكاليف المتكبدة لتخزين السلع المادية المدرجة في سلة (TRC) وهذه الغرامة الهدف منها أن لا يتم اكتناز السلع وتبقى في محيط التداول, فهي مصممة لتكون وحدة الحساب ومتوسط للتبادل وليس كمخزن للقيمة.

- من أهم الفوائد الاقتصادية العامة لعملة TRC:

- 1- دورات الأعمال: تقوم TRC أوتوماتيكياً بمواجهة دورات الأعمال بحيث تقوم بتحسين الاستقرار الإجمالي والتوقعات للنظام الاقتصادي عندما تكون دورات الأعمال في تقلبات, فإذا كان هناك فائض فعندها يكون حالة من الكساد أو ركود, وهذا الفائض من المخزون يمكن بيعه كمخزونات زائدة من السلع التي تشكل مكونات سلة TRC إلى اللجنة المسؤولة عن تخزين السلع وبيعها في TRC, وستدفع الشركات ثمن هذه السلع التي تم تخزينها في الأماكن المخصصة لها, وبسبب الغرامة التي سوف تتراكم على الشركات جراء الاحتفاظ بالسلع المخزنة فإن الشركات ستعرب أن تباع السلع لمستورديها لتجنب رسوم التأخير, وبالتالي فإن انتشار هذه العملة سوف ينعش الاقتصاد وعلى العكس من ذلك عندما تكون دورة الأعمال في فترة الازدهار يرتفع الطلب على السلع والخدمات ويزداد حاجة الموردين والشركات إلى المخزون, ويتم ذلك مقابل رسم معاملات بنسبة 2%, وسيتم إخراج المخزونات المطلوبة من التخزين وتسليمها إلى أسواق السلع المعنية للحصول على العملة التقليدية المطلوبة ومن شأن ذلك أن يقلل من حجم السلع المتداولة عندما ملة التقليدية المطلوبة, ومن شأن ذلك أي تكون دورة الأعمال في مرحلة الازدهار لمواجهة مرحلة الطفرة التضخمي.

2- للشركات متعددة الجنسيات:

أ- تجعل لها قدرة كبيرة على تسهيل (الحصول على السيولة) بعض الأصول مثل أغلب المواد الأولية تجعل من الممكن تحويل المخزون من أصول غير سائلة محددة، مثل المواد الخام الرئيسية إلى المواد السائلة، وهذه ميزة هامة بالنظر إلى أن المخزونات بخلاف ذلك عنصر تكلفة بالنسبة للشركات.

ب- توفر للشركات معياراً دولياً قوياً للقيمة، من حيث القيمة الحقيقية للعقود الدولية، ومن شأن ذلك أيضاً أن يقلل من الحاجة إلى تدابير مكلفة للتحوط من العملة .

ت- بالنسبة للبلدان المنتجة للسلع الأساسية :

ث- البلدان المنتجة للمواد الأولية التي تعد سلعتها جزءاً من سلة TRC (مثل البترول الفضة.. الخ) يستعطون إيجاد أنفسهم في موقع مماثل لإنتاج الذهب أي محل قوة اقتصادية وسياسية .

3- المسلمين:

- للمرة الأولى في العالم المعاصر نجد أن البلدان وقطاع الأعمال والأفراد يفضلون استعمال العملات التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية لتضمنها معايير للمحافظة على قيمة العملة الشرائية، ولذلك فهم يستعطون استعمال TRC كخيار للعملة الصعبة قابلة للصرف، وهي العملة قابلة للتحويل دولياً أيضاً ضمن الإطار المؤسسي القائم.

- مقترح لآلية عمل سلة السلع الدولية :

تري الباحثة أنه بالرغم من الفوائد التي ذكرها ليدر عن عملة TRC إلا أنها يصعب تطبيقها على أرض الواقع من حيث تكاليف التخزين المكلفة وحساب غرامات التأخير التي قد يصعب تطبيقها وغيرها من التفاصيل التي شرحها في دراسته وتقترب الباحثة أن تأخذ تطبيق معين تشكل فيه وحدة حسابية تعريفية لسلة أوزان مرجحة لعدد من السلع دون وجود السلع في المخازن وتبادلها بشكل فعلي.

ولنفترض أن أسم الوحدة الحسابية التعريفية (IBC) وهي مختصر لسلة السلع الدولية International commodity basket)، لا بد أن تكون مسعره بالذهب ليعترف فيه دولياً بتقييم عملة IBC بالذهب بعيداً عن تقييمها بعملة أي دولة وسيطرة أي دولة على الأخرى.

ولا بد من تحديد سلة السلع وماهي محتوياته من السلع الدولية المهمة فلا توضع في سلة السلع إلا السلع المهمة على المستوى الدولي وذات القبول العالمي كالنفط والقمح والبن وغيرها من السلع الدولية التي لا بد من حصرها في سلة واحدة.

فإذا كانت وحدة IBC تساوي ما مقداره خمسة أونصات من الذهب (على سبيل المثال فقط) وكل أونصة تحتوي على ما يقارب 31 غرام من الذهب، وبذلك يلغى كل الاحتياطي من العملات الرئيسية إلا أنه يبقى على قاعدة صرف الذهب وهذا لأغراض نقدية دولية، وعند دخول المخطط حيز التنفيذ والتطبيق تصبح المدفوعات الدولية تتم بعملتين فقط هما (IBC والذهب) ويمكن للدول الحصول على IBC عن طريق بيع الذهب للجنة المسؤولة عن IBC. ولا بد من حصر السلع الدولية بسلة معينة سواء كانوا عشرين سلعة أو أقل أو أكثر من ذلك لا بد من حصر ومن ثم تعيين وتحديد كم تساوي IBC من السلع الدولية ولنفتراض أنها تساوي طن من البترول إذا كنا نريد تقييمها بسلعة واحدة أما إذا اردنا تقييمها بأكثر من سلعة فتكون تساوي ما قيمته ربع طن من الأرز وثلاث طن من البن وعشر طن من البترول على سبيل المثال لا الحصر.

ويجب هنا الرجوع إلى سعر الصرف الثابت بالنسبة لعملة IBC فتقوم الدول بالتجارة الدولية من خلال الاحتفاظ باحتياطات ذهبية لتستطيع مزاولة التجارة الدولية من خلال استبدال عملتها بالذهب، وأن كانت لا تملك احتياطات ذهبية تقوم باستبدال عملتها المحلية من لجنة IBC كم تساوي من الذهب ثم شراء الذهب من اللجنة وهذا يكون حسب سعر عملتها مقابل الذهب ومن ثم تحصل على الذهب فتقوم بالمعاملات التجارية الدولية.

فبعد أن تحصل الدول على الذهب أو من خلال احتياطاتها السابقة تقوم بمبادلة بعملة ICB لتتمكن من التجارة، فالمطلوب هو تعريف النقود بالسلعية بجعلها نقد سلمي باعتبار السلع وحدة نقدية او رقم قياسي مكون من السلع الدولية بأوزانها المعتمدة من خلال حساب سعر كل سلعة في السوق كان تكون مثلاً ربع طن الأرز وثلاث ما قيمته طن من القمح وعشر ما قيمته طن من البترول وهكذا بحيث تكون نقد سلمي.

وكل فترة ولنفتراض أنها خمس سنوات نخرج من السلة السلع غير المهمة وندخل إليها السلع المهمة دولياً وبهذه الطريقة نحافظ على سلة السلع الدولية ويشترط أن تكون السلع من السلع المهمة دولياً وعلى صعيد جميع الدول ولا تستثنى الدول النامية ويجب مشاركة جميع الدول في السلع بمعنى أن تكون الدول جميعها تمتلك السلع الدولية حتى لو بنسب ضئيلة وذلك تجنباً لسيطرة دولة على أخرى فالهدف هو التخلص من سيطرة دولة على باقي الدول.

وربما هذا الاقتراح يكون شبيهه باقتراح الاقتصادي كينز (عملة البانكور)، ويكون لسلة السلع الدولية لجنة كما ذكر ليetaer مسؤولية عن تقييم السلع بوحدة محاسبية كما ذكر بأوزان من السلع وتتم المبادلة وعلى سبيل المثال تقدر قيمة مليون جنيه استرليني بعشرين اونصة ذهب أي ما اربع وحدات من IBC ومن ثم تقدر كل وحدة من IBC كم تساوي من السلع الدولية التي تحتاجها بريطانيا و ثم تتم عملية المبادلة الدولية على هذا الأساس، فالهدف منها تجاوز أزمات الدولار وتجاوز صعوبات المقايضة أيضاً.

الرقم	عنوان المقترح	أسم المقترح	تاريخ الاقتراح	مكان نشر الاقتراح والناشر
أولاً	البانكور	جون مينارد كينز (john maynard Keynes)	1944	ورد في دراسات سابقة في البحث بعنوان - "The special drawing right: a formal critic to the dollar", Aline Regina Alves Martins - "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية" مجدي شهاب وناشد سوزي
ثانياً	حقوق السحب الخاصة	صندوق النقد الدولي (international monetaey fund)	1969	ورد في دراسة سابقة في البحث بعنوان "حقوق السحب الخاصة: مفهومها، واقعها، ومستقبلها"، ياسر الحويش
ثالثاً	الدينار الذهبي الإسلامي	محمد مهاتير (mohammad Mahathir)	2003	ورد في دراسة سابقة في البحث بعنوان "سرقة الدول العمدة إلى الذهب" أحمد كاميل ميرزا
رابعاً	نظام قاعدة الذهب الجديدة	ناتان لويس (nathn lewis)	2007	ورد في دراسة سابقة في البحث بعنوان "gold the once and future Money", nathn lewis
خامساً	طريق الحرير الجديد	شي جين بينغ (shay jyn byngh)	2013	ورد في دراسة سابقة في البحث بعنوان "Silk Road to Belt Road Reinventing the Past and Shaping the Future", Nazrul islam mohammad
سادساً	النقود السلمية الدولية	برنارد ليتاير (Bernard Lietaer)	2017	ورد في دراسة سابقة في البحث بعنوان "A Possibly Shariah Compatible Global urrency to Stabilize the Monetary System", Bernard Lietaer

الجدول من إعداد الباحثة وجاء ترتيب الاقتراحات حسب ما ورد ترتيبها في البحث

المبحث الثاني: تقييم مقترحات إصلاح النظام النقدي من منظور الاقتصاد الإسلامي:

المطلب الأول: تقييم مقترح البانكور، مقترح حقوق السحب الخاصة، مقترح محمد مهاتير. النظام النقدي الحالي وما يمر به من أزمات هو مبرر كافٍ للحاجة إلى عملة عالمية والأحكام الإسلامية هدفها تحسين للنظام النقدي الاقتصادي وخلق عملة جديدة لإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي، فهدفها نظام اقتصادي مستقر يتجنب الاضطرابات، السؤال الحقيقي هو: هل لدينا وسيلة لتحقيق هذه الأهداف؟ هل هناك انضباط بالأحكام الإسلامية التي تحرم الربا (الفائدة)؟ وجميعنا يعرف أن النظام النقدي العالمي يقوم على الفائدة أي الربا المحرم في الشريعة الإسلامية.

1- مقترح البانكور: البانكور عبارة عن وحدة حسابية لتقييم أسعار وحدات الإنتاج وغيرها من السلع، والهدف منها هو عدم سيطرة عملة واحدة على النظام الاقتصادي العالم وضبط الاستقرار في النظام النقدي الدولي وعدم ترك مسؤولية الإصدار للأفراد أو للبنوك التجارية بل المسؤول عن إصدارها والتحكم بتداولها هي الدول فهذا من شروط الإصدار النقدي في الإسلام أن يكون ولي الأمر أي دولة هو المسؤول والمشرف على إصدار النقود لأنها من مهام ولي الأمر التي يجب أن تنحصر في شخصه أو من ينوب عنه كالبنك المركزي لكن لا تفوض البنوك التجارية بإصدار النقود

2- مقترح حقوق السحب الخاصة: بما أنها مجموعة من العملات التي يتم تقييمها كوحدة حسابية لتعامل بها والمسؤول عن إصدارها الدول وليس الأفراد أو البنوك التجارية فأنها لا تخالف الأحكام الشرعية في عملية الإصدار والتداول ما دام الإصدار تحت إشراف ومسؤولية الدول وبعيد عن الربا فلا ضير في استخدامها كوحدة نقد حسابية.

3- مقترح محمد مهاتير: ذكرنا سابقاً بأن محمد مهاتير اقترح الدينار الإسلامي لتسوية الميزان التجاري كحل للأزمات الاقتصادية وأن يتم تطبيق الدينار الذهبي في ترتيبات المدفوعات الثنائية وترتيبات المدفوعات متعددة الأطراف وليس الهدف من تطبيق الدينار الإسلامي أن يحل محل العملات المحلية، بل يطبق في نظام التسوية التجارة الدولية متعددة الأطراف، جاء هذا المقترح لتطبيق الدينار الإسلامي في المعاملات من أجل تحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي ومن المعروف أن الدينار الإسلامي كان من أوائل العملات التي قام بإصدارها المسلمين كوحدة تبادل وحساب لمعاملاتهم، فما دعى إليه محمد مهاتير لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بل هو من المقترحات التي لو طبقت لحققت استقرار في نظام النقدي الدولي

4- مقترح العودة لقاعدة الذهب: نظام قاعدة الذهب عبارة عن القاعدة النقدية التي يرتبط بمقتضاها قيمة النقود بقيمة معدن واحد يتخذ المجتمع مقياساً للقيم، ويتعرف له المشرع بقوة إبراء غير محددة بالوفاء بالالتزامات، ويجب أن يقوم المشرع بتحديد وزن معين من المعدن المتخذ ويكفل التكافؤ بين المعدن والنقود المرتبطة به، وذلك من خلال احتواء وحدة النقد المتداولة على وزن المعدن المساوي لها في القيمة أو بضمان الدولة بصرف هذه الوحدة بالمعدن النقدي (شلي: 1982، 30).

فعند قياس قدرة الذهب على أن يكون مقياساً ثابت للقيم ومستقر نوعاً ما، فإذا نظرنا لنظام قاعدة الذهب نرى أنه كان وسيلة للتبادل مقبولة، وكان مقياس عادل للقيم بما يملك من صفات وخصائص جعلته يمكث مدة طويلة في التداول وهذه الدعوات إلى العودة إلى النظام الذهبي هي أحد الأدلة على كفاءة نظام الذهب، وكان للذهب السيطرة الكبيرة على التعامل منذ اكتشافه إلى حين التخلي عنه فصفاته ميزته عن باقي المعادن فتفوق في أن يكون مقياس عادل للقيم، بمعنى أنه كان منضبط لا يزيد ولا ينقص فمن العبث أن نقيس قيم الأشياء بوحدة نقد متغيرة (السبهي: 1998، 14) أما وظيفة أنها وسيلة للتبادل فيما أنها مقياس للقيم مقبول لدى الأفراد فإنها وسيلة للتبادل فعالة فلا قلق من أنها غير مقبولة لدى الأفراد.

يؤدي هذا النظام عمله بما يحقق التوازن في ميزان مدفوعات الدول ويحافظ على استقرار سعر الصرف بين الدول دون الحاجة إلى تدخل الحكومات التي يقتصر دورها على تطبيق القانون، كما أنه يحظى بالقبول العام فالذهب عملة نفسية تحظى بثقة المتعاملين بها فهو يتمتع بقيمة ذاتية فان فقدت قيمتها الاسمية فانه يحتفظ بقيمته الذاتية كسلعة (السبهي، 1998، 54).

5- مقترح طريق الحرير: ذكرنا سابقاً أن الهدف من هذا المقترح تحقيق وحدة اقتصادي تربط بين شرق آسيا بأوروبا الغربية، والهدف الأساسي من هذه الوحدة الاقتصادية انهاء سيطرة الدولار على النظام النقدي لأنه سبب الكثير من الاختلالات والاضطرابات في النظام النقدي وقاد العالم إلى أزمات، وما دام الهدف هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي فإن الاستقرار النقدي من الاهداف التي يسعى لها الاسلام لتحقيقها بأحكامه المختلفة كتولي ولي الأمر اصدار النقود أو من ينوب عنه كجهة رسمية مخولة من الدولة وتجنب التضخم الذي سبب الكثير من المشاكل في النظام النقدي الدولي .

6- مقترح النقود السلعية الدولية

جاء ليتر Lietaer باقتراح عملة مرجعية للتجارة الدولية باعتبار أن العملات التقليدية هي السبب الرئيسية والهيكلية لعدم وجود الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي، يطالب ليتر Lietaer بتنويع أنواع العملة المتداولة وأنواع الوكلاء الذين يصدرونهاهم بالرغم من أن هناك عملات دولية كالدولار واليورو والفرنك والجنيه الإسترليني .

وعند مقارنة كفاءة النقود التي اقترحها ليتر Lietaer بأنها قادرة وممكنة من إداء وظائف النقود كأداة للتبادل ووحدة حساب تعزز وظيفتها كأداة تبادل إلا أنه أشار أنها لا تكون مخزن للقيم لأنه أراد عملة دائمة التواجد في محيط التداول وإخراجها من حيز الاكتناز بشكل دائم ولا يتم الاحتفاظ بها إلا لفترات بسيطة، وبالتالي تكون اكتسبت وظيفتين أساسيتين وبالمقابل فقدت وظيفتين، وهما مخزن القيم وأداة للمدفوعات الآجلة فإن لم تكن مخزن للقيم فلن تكون أداة للمدفوعات الآجلة، ومن هنا يجب أن تحصد عملته ثقة المجتمعات الدولية لأن الثقة بالنقود هي أساس تواجدها كنقد متعارف عليه بين المجتمعات، وبالتالي فإن النقود السلعية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية فهي تستبعد الربا من معاملاتها كما أنها تعمل على اخراج النقود السلعية من حيز الاكتناز من خلال عدم إمكانية تخزين السلع لفترة طويلة.

النتائج:

من خصائص النقود خاصية الندرة التي تعتبر أهم خاصية فهي عائدة على العوامل المؤثرة على إنتاج السلع، وبالمقابل العالم اليوم يعاني من خلق النقود بلا مبرر الذي سبب أزمات تضخم ويصعب التخلص منها حتى بالسياسات النقدية بعد أن أوكلت مهام إصدار النقود إلى البنوك التجارية التي قدمت مصالحها على مصلحة المجتمع.

يجب التخلص من أن تكون هناك عملة قيادية تتحكم بدول العالم كما يفعل الدولار الذي يحتل مكانة عالمية كمكانة الذهب في النظام النقدي السابق، وهذا سمح للولايات المتحدة الأمريكية بطباعة أي كمية من الدولارات الذي تريده فطبعت تريليونات من الدولارات لتمويل حربها على العراق وغيرها من النفقات الباهظة التي لا مبرر لها سوى أن الدولار هو العملة الاحتياطية لبقية دول العالم وطباعة المفرطة للدولار كان لها تأثير ثانوي على الولايات الأمريكية المتحدة، وهذا هي لها القدرة على شراء الموارد الحقيقية من الدول مقابل طباعة الدولارات (Zaman: 2016, 82).

- 1- أي من المقترحات المذكورة في البحث يمكن أن تكون أفضل من الوضع القائم الذي يخلله الكثير من الاضطرابات والأزمات
- 2- كل المقترحات البديلة يمكن أن تكون مقبولة إسلامياً.
- 3- المقترحات البديلة كلها بحاجة إلى إرادة سياسية تتبناها؛ فالنظام النقدي بالنتيجة هو توافقات واتفاقات دولية وما لم تتوفر الإرادة السياسية الجادة لن يتحقق شيء على أرض الواقع.
- 4- أصبحت النقود في النظام النقدي غاية وليست وسيلة كأداة للمبادلة ووحدة حساب وهذا أدى إلى اضطراب النظام النقدي المحلي والدولي وسيطرة الدولار على النظام النقدي كعملة عالمية أدى إلى كثير من الازمات العالمية التي كان من الصعب السيطرة عليها فكان لا بد من وجود مقترحات بديلة تحل مكان الدولار كوحدة حساب عالمية
- 5- أن النظام الوحيد الذي تمت تجربته ونجح في إيجاد نظام نقدي مستقر هو نظام الذهب وتربع على عرش الانظمة النقدية لعدة قرون أما مقترح البانكور لم يجد فرصة لتطبيقه ومقترح حقوق السحب الخاصة قد همش دوره ولم يعطى أي فرصة لإثبات الجدوى الاقتصادية من استخدامه بسبب تربع الدولار على عرش النظام الاقتصادي كعملة عالمية قيادية وما تبقى من المقترحات من مقترح النظام النقدي المغلق ومقترح النقود السلعية ما زالت مقترحات نظرية ينادي أصحابها بتطبيقها.
- 6- احتمالية تطبيق اقتراح النقود السلعية الدولية لكن بشكل مختلف عن الذي طرحه مقترح الفكرة وذلك من خلال اعتبارها وحدة حسابية تعدادية.

التوصيات:

- 1- جميع المقترحات المذكورة في الدراسة تسعى لإيجاد نظام نقدي دولي خالي من الاضطرابات وما على الدول إلا اختيار المقترح الأفضل الذي يمكن تطبيقه بكل سهولة ويسر ولا يؤدي تطبيقه إلى أي اضطراب
- 2- كل المقترحات البديلة يمكن أن تكون مقبولة إسلامياً طالما أنها تستبعد كل ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية
- 3- وجود إرادة سياسية تتبنى إحدى المقترحات ليتم تطبيقه على أرض الواقع؛ فالنظام النقدي بالنتيجة هو توافقات واتفاقات دولية وما لم تتوفر الإرادة السياسية الجادة لن يتحقق شيء على أرض الواقع.
- 4- اتخاذ النقود في النظام النقدي وسيلة كأداة للمبادلة ووحدة حساب وليس غاية وذلك لتجنب النظام النقدي الاضطراب والأزمات
- 5- التخلص من سيطرة الدولار على النظام النقدي كعملة عالمية الذي أدى إلى كثير من الازمات العالمية التي كان من الصعب السيطرة عليها فكان لا بد من وجود مقترحات بديلة تحل مكان الدولار كوحدة حساب عالمية.
- 6- الأخذ بآلية العمل المقترحة للنقود السلعية الدولية من أجل تسهيل عملها على أرض الواقع

المراجع باللغة العربية

1. الببلاوي، حازم، (2000)، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، (د، ط) عالم المعرفة، الكويت.
2. ألبير، روبرت، (1990)، لعبة النقود، ترجمة عماد أبو طالب، مكتبة مدبولي، القاهرة.
3. الحسيني، عرفان، (1999)، التمويل الدولي، ط1 مجدلوي، الاردن.
4. الحويش، ياسر، (2014)، "حقوق السحب الخاصة: مفهومها، واقعها، ومستقبلها"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30 العدد الثاني.
5. حيدر، هاشم، أزمة الدولار، ط1، المؤسسة العربية، بيروت.
6. خبازي، فاطمة الزهراء، (2019) النظام النقدي الدولي، ط1، دار البازوري، الاردن.
7. خلف، فليح، (2004)، التمويل الدولي، ط1، مؤسسة الوراق، الاردن.
8. زكي، رمزي، (1987)، التاريخ النقدي للتخلف، (د، ط) عالم المعرفة، الكويت.
9. السبهاني، عبد الجبار، (1998)، "النقود الإسلامية كما ينبغي أن تكون"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 10.
10. الشركسي، (1990)، محمود، جذور الازمة النقدية العالمية، (د، ط)، اتحاد المصارف، العربية، بيروت.
11. شقيرة، موسى، وآخرون، (2002)، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة، الأردن.
12. شلبي، اسماعيل، (1982)، مقدمة في النقود والبنوك، (د، ط)، القاهرة.
13. شهاب، مجدي، ناشد، سوزي، (2006)، اسس العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، منشورات الحقوق الحلبي الحقوقية، لبنان.
14. عبد الباقي، هاشم حنظل (2017) "النقود والنظام النقدي التقليدي وإمكانية إصلاحه"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م30، ع3
15. عبده، محمد رثيف، (1997)، الاقتصاد الدولي في عصر التكتلات الاقتصادية، (د، ط) دار الثقافة العربية، القاهرة.
16. عزايز، جلال، العلجة، حاجي، (2017)، "آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية (2008-2016)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السادس الثاني.
17. عيسى، سيد، (1984)، النظام النقدي الدولي المعاصر، ط2، (د، ن)، (د، م)
18. العيساوي، عبد الكريم، (2012)، التمويل الدولي، ط1، دار صفاء، الاردن.
19. اللحام، محمود، وآخرون، (2017). المالية الدولية، ط1، دار الاعصار العلمي، الاردن.
20. ميرا، أحمد كاميل، (2017) سرقة الدول العودة الى الذهب، ط1، دار نماء للبحوث والدراسات، لبنان.
21. يسري، عبد الرحمن، (2017)، "دور النقود في زعزعة الاستقرار المالي وإمكانية الإصلاح في إطار نظام تمويل اسلامي"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد الاسلامي، م30، ع3.
22. يونس، محمود، (1986) النظام النقدي الدولي بين اسعار الصرف الثابتة واسعار الصرف المعومة، (د، ط)، الدار الجامعية، بيروت.

المراجع باللغة الانجليزية:

1. International Monetary System, The Royal Institute of ,Astrow, Andre (2012), London
2. China's Maritime Silk Road, East China Normal University, (2018), Blanchard, Jean-Marc . china
3. Harold, Reserves and Baskets", Rutgers University, New " , (2011), Bordo, Michael, James . Brunswick, NJ, USA
4. The Islamic gold dinar: a hedge against exchange rate", (2018), Cheong, Calvin W. H . 6 Iss 44 . volatility", Sunway University, , Managerial Finance, Vol
5. gold the once and future Money, Published by John Wiley & Sons, (2007) , Lewis, Nathn . Inc, Canada
6. A Possibly Shariah Compatible Global currency to Stabilize the" (2017) , Lietaer, Bernard (2) 29 , Monetary System", King Abdulaziz University Journal: Islamic Economics

7. The special drawing right: a formal critic to the" (2017) ,Martins, Aline Regina Alves .7
Brazil ,(147) 2 n ,37 .dollar", Brazilian Journal of Political Economy, vol
8. why did countries adopt the gold standard" working" ,(2009) ,Mitchener, Kris James .8
paper national bureau of economic research, Institute, UCLA, California
9. Silk Road to Belt Road Reinventing the Past and (2018),Nazrul Islam, mohammad- .9
Shaping the Future, Office, United International College, Zhuhai, China
10. Gold Investor: Risk management and capital preservation", " (2013),World Gold Council .10
4 Volume
11. Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system", " (2013),World Gold Council .11
London
12. Return to Gold-Based Monetary System: Analysis Based" (2014),Yaacob, Salmy Edawati .12
No ,10 .on Gold", Asian Social Science; Vol
13. The Battle for the Control of Money"The Nature of Money in" (2016),Zaman, Asad .13
Modern Economy – Implications and Consequences", King Abbdulaziz University Journal:
(2) 29 ,Islamic Economics